كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، فإنه لا يخفى على أحد قيمة البحث العلمي؛ حيث إنه سبيل أي أمة للمضي قدمًا نحو الرقي والازدهار؛ فهو الوسيلة المثلى لاكتشاف الحقائق، وتطوير العلوم، ودراسة المشكلات وبحث سبل حلها، أو بعبارة أخصر: هو طريق صناعة المعرفة.

والبحث العلمي يسبغ على شخص المتلبس به المتأهل له خلق الصبر والجلد، ويفتح له باب الاطلاع على الآراء المختلفة، ويدربه على سبرها والاختيار من بينها، ويُعَوِّده على الاعتماد على نفسه في الوصول إلى المراد، والعمل على التماس الحق والتَّجرد له.

وقد أصبح البحث العلمي في مختلف فروع المعرفة الإنسانية علمًا مستقلا بذاته له أصوله ومناهجه، وإن كانت خصائصه قد تختلف باختلاف موضوعاته.

وفي خصوص مجال الدراسات الفقهية، نجد أن علم الفقه قد تحققت له خصيصة فريدة؛ وهي امتزاج النقل بالعقل في موارده وأدلته، مما يجعله فريدًا مميزًا بين مختلف الشرائع والقوانين.

ولا شك أن البحث في هذا المجال طريقه شاق، يحتاج إلى علم وتدريب وملكة حاضرة؛ لكنه يسيرٌ على من يسَّره الله عليه؛ ولذلك يقول الإمام أبو المظفر ابن السمعاني: «الفقه صَعب مرامه شديد مراسه، لا يعطي مقاده لكل أحد، ولا ينساق لكل طالب، ولا يلين في كل حديد، بل لا يلين إلا لمن أيد بِنور الله فِي بَصَره وبصيرته ولطف مِنْهُ فِي عقيدته وسريرته» اهـ.

وغير خافٍ أن كل عين لها نظرة، وأن توارد العقول والأنظار على العمل العلمي يعطيه قوة على قوة؛ فيسد ثغرات الخلل ويجبر مواطن الضعف، وقديمًا قيل: «من شاور الرجال شاركها في عقولها»، وقال الخطيب البغدادي: «مَن صَنَّفَ، فقد جَعل عقلَه على طَبَقٍ يَعْرِضُه على النَّاس». ومن هنا جاءت أهمية عرض الأبحاث العلمية على لجان علمية لتفحصها وتُقَوِّمها وتجيز ما يصلح منها للنشر، ومن هذا الباب ما ورد عن الإمام مالك أنه قال: «ما أَفْتَيْتُ حتى شَهِدَ لي سبعون أَنِّي أَهلٌ لذلك».

والمرء عالم ما تعلم، ولا ينبغي له أن يستنكف عن الاستفادة من غيره من أهل العلم؛ قال الإمام عبد الله بن المبارك: «لا يَزَالُ المرء عالما مَا طَلَبَ العلم، فإذا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ، فقد جَهِلَ».

ولا شك أن المشاركة في البحث بالمراجعة والتقويم تساعد كاتبه على ما طلبه العلماء من المصنفين من لزوم التحري وتكرار النظر في التصنيف قبل صدوره؛ قال الإمام النووي في مقدمة كتابه «المجموع»: «وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيف ما لم يتأهل له؛ فإن ذلك يضره في دينه وعلمه وعرضه، وليحذر أيضًا من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه وترداد نظره فيه وتكريره». اهـ.

وقد عنيت دار الإفتاء المصرية برعاية الأبحاث العلمية عن طريق انتقاء الأبحاث المتميزة وتحكيمها ثم نشرها في مجلتها العلمية، وقد نشرت من أعيان الأبحاث العلمية في أعدادها السابقة ما وقع في حيز الرضا والاستحسان من الجماعة العلمية، وها هي تستمر في مسيرتها في هذا العدد الجديد بجملة من الأبحاث الرصينة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة؛ منها:

بحث «الحالات التي يحرم على الرجل وطء زوجته مع بقاء النكاح»، وهو مفيد في جمعه مسائلَ الباب المتناثرة في أبواب الفقه المختلفة في مكان واحد بما يسهل الوقوف عليه والاستفادة منه بيسر.

وكذلك بحث «الطريق بين الأحكام الشرعية ومتطلبات السلامة المرورية»، وهو بحث يتناول تطبيق قواعد السلامة المرورية وأثره على الأمة بكافة طوائفها.

وبحث «بيع الأسهم على المكشوف في بورصة الأوراق المالية»، وهو بحث يتناول قضية تهم قطاعًا كبيرًا من الناس، ويبيِّن حكم هذه المعاملة، مع الضوابط والقيود لمسائلها.

ثم يأتي بحث «مفتي الضرورة»، وهو بحث في موضوع من موضوعات أصول الفقه، يتكلم عن حاجة الأمة إلى المفتي، والشروط الواجب توافرها فيه، وكيف يكون العمل إذا عسر توافر هذه الشروط في آحاد الأمة؟

والله الموفِّق، وهو تعالى المسؤول أن يبارك فيما تقوم به دار الإفتاء المصرية من جهود، وأن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى.

أ. د/ شوقي عبد الكريم علام

مفتي جمهورية مصر العربية